ISSN: 2750-6142

المجلد 4، العدد 13، 2025
Vol: 4 / N°: 13 (2025)

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

Arabic Translation Work:

Isabela Fairclough (Author)

A Dialectical Profile for the Evaluation of Practical Arguments in Political Discourse*

Mohamed Saoudane (Translator)
Regional Center for Education and Training, Souss-Massa, Inezgane, Morocco
Email (Corresponding author): mohamed.saoudane@uit.ac.ma
Orcid iD : 0009-0000-3779-2812

Received	Accepted	Published
11/05/2025	16/10/2025	31/10/2025

: 10.63939/ajts.ddmf6441

Cite this article as : Fairclough, M. (2025). A Dialectical Profile for the Evaluation of Practical Arguments in Political Discourse (M, Saoudane, Arabic Trans.). *Arabic Journal for Translation Studies, 4*(13), 99-114. https://doi.org/10.63939/ajts.ddmf6441

Abstract

This paper proposes a dialectical profile of 7 questions attached to the practical argument scheme. The profile integrates deliberation about means and goals in a single recursive procedure; it also integrates the practical argument from goals and circumstances with the pragmatic argument from negative consequence. Critical questioning aims to test the reasonableness of one or more proposed courses of action, thus enhancing the rationality of decision-making in conditions of incomplete knowledge (uncertainty and risk).

Keywords: Critical Discourse Analysis, Critical Rationalism, Critical Questions, Decision-Making, Deliberation

© 2025, Khouildi, licensee Democratic Arab Center. This Translated Paper is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

* Fairclough, I. (2016). A dialectical profile for the evaluation of practical arguments. *Rozenberg Quarterly*.

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS
المجلد 4، العدد 13، 2025
Vol: 4 / N°: 13 (2025)
ISSN: 2750-6142

عمل مترجَم:

ايز ابيلا فيركلاف (المُؤَلِّفة)

بروفايل جدلي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي

محمد صوضان (المترجِم)
المركز الجهوي للتربية والتكوين سوس-ماسة، انزكان، المغرب
الإيميل (المؤلف المراسل): mohamed.saoudane@uit.ac.ma
أوركيد: 0009-0000-3779-2812

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/05/11	2025/10/16	2025/10/31

doi : 10.63939/ajts.ddmf6441

للاقتباس: فيركلاف، ا. (2025). بروفايل جدلي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي (ترجمة محمد صوضان). *المجلة العربية لعلم الترجمة، 4*(13)، 99-114. https://doi.org/10.63939/ajts.ddmf6441

ملخص

تقترح هذه الورقة بروفايلا جدليا يتألف من سبعة أسئلة مرتبطة بخطاطة الحجاج العملي. يدمج هذا النموذج التداول حول الوسائل والأهداف ضمن إجراء تكراري واحد، كما يدمج الحجاج القائم على الأهداف والظروف بالحجاج البرغماتي القائم على العواقب السلبية. تهدف عملية التساؤل النقدي إلى اختبار معقولية مسار أو أكثر من المسارات المقترحة للفعل، بما يسهم في تعزيز عقلانية صناعة القرار ضمن شروط نقص المعرفة (اللايقين والمخاطرة).

الكلمات المفتاحية: تحليل نقدي للخطاب، عقلانية نقدية، أسئلة نقدية، صناعة القرار، تداول

©2025، صوضان، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشر هذا النص المترجَم وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1. مقدمة

تطور هذه الورقة الإطار التحليلي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي الذي قدمه نورمان وإيزابيلا فيركلاف (Fairclough & Fairclough 2011, 2012)، حين دعيا إلى تبني "منعطف حجاجي" أكثر نسقية في حقل التحليل النقدي للخطاب. وتحاول تقديم مقترح يتكون من مجموعة من الأسئلة النقدية الرامية إلى تقييم عملية صناعة القرار في ظل المعرفة غير المكتملة، واللايقين، والمخاطرة. وتوضح هذه الأسئلة باختصار باعتماد أمثلة مستمدة من النقاش العام حول سياسات التقشف في المملكة المتحدة عقب الميزانية التقشفية الأولى في يونيو 2010(Osborne 2010).

2. صناعة قرارعقلاني في ظل المعرفة الناقصة

لقد شكل الحجاج العملي موضوعا للبحث في إطار المنطق غير الصوري والتداوليات الجدلية (pragma-dialectics)، وقد تجلى جانب من ذلك في مجموعة من الأعمال (Walton 2006, 2007a, 2007b; Walton, Reed & Macagno, 2008; التي طورت جملة (Hitchcock 2002; Hitchcock, McBurney & Parsons, 2001; Garssen 2001, 2013; Ihnen Jory 2012 من الأسئلة النقدية التي تستهدف تقييم هذا النمط من الحجاج. وسأقدم الخطوط العريضة لنسختي الخاصة، فيما سيأتي، من الأسئلة النقدية الموجهة لتقييم الحجج العملية، إلى جانب مرتكزها النظري المتمثل في الرؤية العقلانية النقدية لوظيفة الحجاج، ولطبيعة صناعة القرار العقلانية (Miller 1994, 2006, 2014). ومن منطلق هذا التصور، فإن وظيفة الحجاج في جوهرها نقدية، إذ إن أقصى ما يمكن للفاعلين العقلانيين القيام به قبل تبني فرضية عملية أو نظرية هو إخضاعها لتدقيق نقدي شامل، يستثمر المعرفة الكلية المتاحة لهم. يعد تبني المقترح A عقلانيا إذا خضعت الفرضية القائلة بأن A هو المسار العملي الأمثل لاختبار نقدي في ضوء المعارف الكلية المتاحة، وأثبتت قدرتها على الصمود أمام كل الاعتراضات النقدية الممكنة الموجهة لها. وأقصد بالاعتراض النقدي سببا قاهرا يمنع تنفيذ الفعل، أي سببا يتمتع بأولوية معيارية تمنع إنجاز الفعل، ولا يمكن إبطاله داخل السياق المعني. إن نقد فرضية ما، في الأساس، نقد لعواقبها لا نقد للمقدمات التي تستند إليها. إن الرؤية العقلانية النقدية مناهضة للتبريرية (anti-justificationist)، إذ تنظر للعقلانية على أنها قائمة في إجراء الاختبار النقدي؛ إنها موقف منهجي (methodological attitude).

يستند الاختبار النقدي، بالضرورة، إلى المعلومات المتاحة للفاعلين المنخرطين في التداول، وهي معلومات محدودة في أغلب الأحيان. وهنا يثار السؤال حول كيف يمكن توظيف هذه المعرفة على نحو يسهم في تعزيز عقلانية صناعة القرار؟ إن الإجابة العقلانية النقدية هي أن تستخدم المعرفة استخداما نقديا، أي بغرض اختبار المقترحات واستبعادها، لا استخدامها استقرائيا لتأكيد أو تدعيم مقبوليتها (الظاهرة). يمكن للعواقب غير المقبولة، سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة، أن تعد اعتراضات نقدية على القيام بA، ما لم تشر المناقشة النقدية إلى أنه يمكن تجاوزها لأساب أخرى أقوى.

لنبدأ أولا بالنظر في حالة المخاطرة (risk). لو أمكن التنبؤ على نحو محدد، بأن القيام بA سيفضي إلى عواقب غير مقبولة، لكان ذلك سببا حاسما لعدم القيام به. غير أنه يصعب تقديم توقعات محددة من هذا النوع بشأن ما سيحدث في المستقبل. ومن منظور العقلانية النقدية، يمكن صناعة قرار عقلاني في ظروف المخاطرة ودون الارتكاز على الحسابات الاحتمالية، وذلك من خلال تبني استراتيجية تقليل الخسارة القصوى (minimax strategy) القائلة "حاول تجنب الخسارة

الممكن تفاديها"(Miller, 2014). ويمكن القيام بذلك عبر تأمين استباقي ضد الخسارة المحتملة؛ إما بالمعنى الحرفي الذي يؤمِّن فيه الناس ممتلكاتهم ضد مختلف الاحتمالات المستقبلية، أو بالمعنى المجازي القاضي بضمان وجود مسار بديل للفعل، أي خطة بديلة يمكن التحول إليها، أو طريقة لإجراء تعديلات طفيفة أو مراجعات على المسار الأصلي للفعل إذا بدأ يتكشف بطريقة غير مرغوبة.

لا ينطوي اللايقين، بعكس المخاطرة، على نتائج محتملة معروفة أو على تكرار حدوثها يمكن استنتاجه من المعلومات حول الماضي، بل يتعلق بتطورات مستقبلية لا يمكن تقديرها بأي طريقة. ويتميز اللايقين بالمقترحات التي لا تعرف عواقبها، مما يجعل استبعادها عن طريق الاختبار النقدي أمرا مستحيلا. ويظهر قصور المعرفة في هذه الحالة في "المجهولات المعروفة" (known unknowns)؛ أي ما نعلم أننا نجهله، ولكن أيضا في "المجهولات المجهولة"(unknown unknowns)؛ أي ما نجهله دون أن نعلم بجهلنا له، ولا يمكن التنبؤ بكيفية تفاعل الفعل المقترح، حين يبدأ في التحقق، مع هذه الاحتمالات. ولا يمكن اختزال اللايقين في المخاطرة؛ إذ تفترض المخاطرة إمكانية إجراء بعض الحسابات الاحتمالية. فعلى سبيل المثال، تتعلق السياسة الاقتصادية مبدئيا باللايقين أكثر من المخاطرة؛ إذ تتكشف ضمن سياق من الأحداث، بما فيها الأحداث غير المتوقعة، التي لا يمكن تقدير احتمالاتها إلا جزئيا، أو لا يمكن تقديرها على الإطلاق. إن جواب العقلانية النقدية (Miller, 2014) لمشكلة اللايقين يقول: إنه من الأكثر معقولية اختيار مقترح قد خضع للاختبار وصمد أمام النقد، بدل اختيار مقترح لم يختبر بعد. وفي ظل عقلانية محدودة، يعد الحل الجزئي "المرضي" المعروف بفعاليته، إن توفر، أفضل من متابعة البحث عن الحل المثالي، أو تبني مقترح لم يختبر، مهما بدا واعدا.

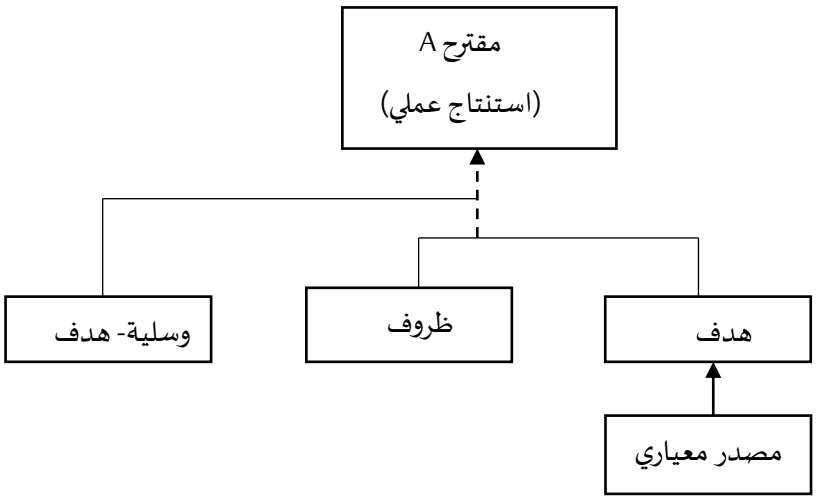
3. الأسئلة النقدية لتقييم الحجج العملية

تعد البروفايلات الجدلية (dialectical profiles)، وفقا للتداوليات الجدلية (van Eemeren 2010) بناءات معيارية مرتبطة بخطاطات حجاجية محددة؛ فهي نسقية، وشاملة، واقتصادية، ومحدودة. وسأستعمل عند تناول الحجج العملية مصطلح "البروفايل الجدلي" (dialectical profile) للدلالة على مجموعة منظمة وشاملة من الأسئلة التي يمكن استخدامها لاختبار مقترح عملي والحجاج الذي يدعي دعمه. وفي ضوء التزامي المنهجي بالعقلانية النقدية التي ترى أن "عقلانية صناعة القرار لا تتعلق بالضرورة بصناعة القرار الصحيح، بل بجعل عملية صناعة القرار نفسها صحيحة" (Miller 1994, p. 43; Miller 2006, pp. 119-124). ينبغي أن يهدف الاختبار النقدي إلى تعزيز عملية عقلانية صنع القرار، لا إلى إنتاج القرار "الأكثر عقلانية"(Fairclough & Fairclough 2012, pp. 49-50).

أنطلق من خطاطة الحجة العملية (الافتراضية) التي حددها أساسا والتون (Walton 2006, 2007a)، والتي أعيد صياغتها هنا على أنها حجاج قائم على الظروف (circumstances) والأهداف(goals) (المرتكزة على مصدر معياري كالرغبة أو الالتزام أو الواجب، الخ[1]) وعلاقة وسيلة-هدف(means-goal) (Fairclough & Fairclough 2012). ويمكن تمثيل هذه البنية (الخطاطة) كما يلي (الشكل 1):

- يوجد الفاعل (Agent) في ظروف [محددة] C.
- للفاعل هدف [محدد] G.

- (يتولد الهدف G من مصدر معياري محدد).
- عموما، إذا قام الفاعل بـA في C، عندها سيتحقق G.
- ومن ثم، يجب على الفاعل القيام بـA.



شكل 1: مقترح لبنية التفكير العملي

يقدم والتون (Walton 2007b) تمييزا أساسيا بين ثلاثة أنواع من الأسئلة النقدية؛ أسئلة تتحدى صلاحية الاستدلال، وأسئلة تتحدى صحة المقدمات، وأسئلة تتحدى الاستنتاج العملي للاستدلال. وأرى، تبعا لهذا المسار، أن تحدي الاستنتاج العملي هو الشكل الأهم من أشكال الاختبار النقدي؛ إذ يعد الوحيد القادر على دحض المقترح العملي نفسه و"تفنيده". ويمكن أن يتم ذلك، كما أحاجج، عبر حجة تقوم عل العاقبة السلبية (negative consequence)؛ أي حجة مضادة، أو حجة تؤيد عدم القيام بـA.

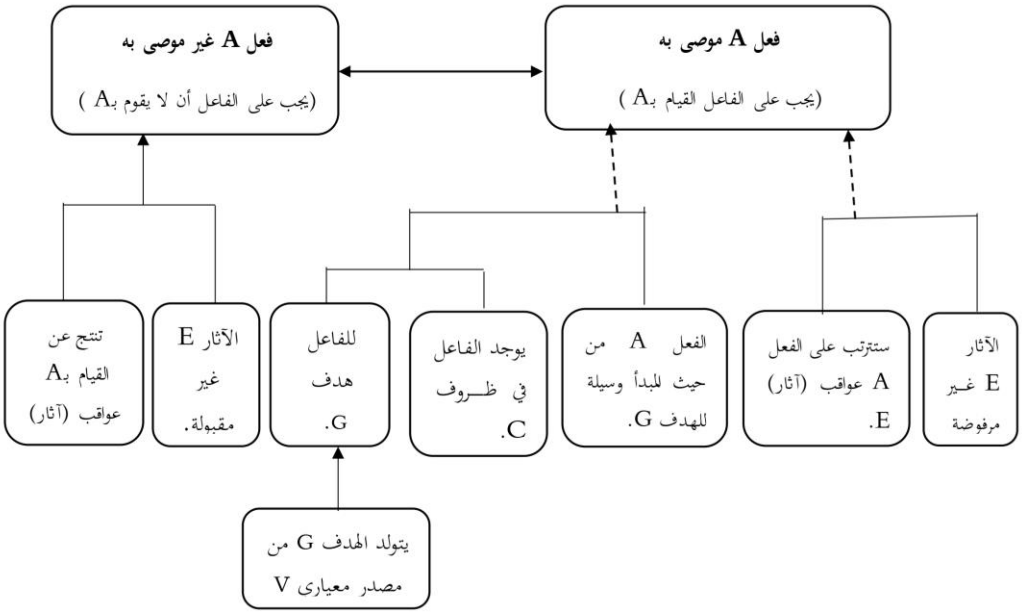
- إذا تبني الفاعل المقترح A فستترتب عنه عاقبة C.
- وبما أن العاقبة C غير مقبولة.
- فعلى الفاعل ألا يتبنى المقترح A.

ينظر إلى التفكير العملي(Practical reasoning) بوصفه نمطا حجاجيا سببيا (causal argumentation scheme)، على نحو ما يطرحه فان إيميرن (van Eemeren) وغروتندورست (Grootendorst) (2004)؛ فمن المفترض أن يؤدي الفعل A المقترح، على الأرجح، إلى أثر معين. إلا أن للأفعال آثارا مقصودة وأخرى غير مقصودة، كما أن الأثر الواحد قد يكون ناتجا عن أسباب متعددة. أولا، قد تكون الآثار غير المقصودة من طبيعة تجعل تنفيذ الفعل أمرا غير مرغوب فيه، حتى وإن كان الأثر القصود (الهدف) قابلا للتحقق من خلال القيام بـA. وإذا كان الأمر عل هذه الحالة، فمعناه أنه قد تم الكشف عن اعتراض نقدي على القيام بـA، وبذلك فندت الفرضية القائلة بأن على الفاعل القيام بـA. وثانيا، قد تكون هناك أسباب بديلة (أفعال) تفضي إلى الأثر ذاته، وبعضها قد يكون أفضل من غيره. وإذا كان الأمر كذلك، وبما أن الهدف والآثار غير المقصودة معقولة، فلا يوجد اعتراض نقدي على القيام بـA، غير أن المقارنة بين البدائل المقترحة تبقى ضرورية لاختيار الأفضل في السياق المعني.

ISSN: 2750-6142
المجلد 4، العدد 13، 2025
Vol: 4 / N°: 13 (2025)
المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

ترتبط الحجة القائمة على الأهداف والظروف، في أنماط النشاط التداولي، بالحجة القائمة على العاقبة السلبية، على النحو الذي أقترحه في ما يأتي [ينظر الشكل 2]. تعمل الحجة القائمة على العاقبة السلبية (الموضحة في الجانب الأيسر) على اختبار الاستنتاج العملي للحجة القائمة على الأهداف والظروف، ويمكن دحض ذلك الاستنتاج إذا كانت العواقب غير المرغوب فيها تمثل اعتراضا نقديا لا يمكن تجاوزه ضد القيام بـA.

غير أنه إذا اعتبرت العواقب غير مرفوضة، فيمكن للفاعل أن يباشر مبدئيا القيام بـA، مع التسليم بإمكانية نقض المقترح في المرحلة اللاحقة إن ظهرت معطيات جديدة. وهكذا يمكن تعزيز الاستنتاج المؤيد للقيام بـA عبر حجة افتراضية (presumptive argument) تقوم على العاقبة الإيجابية (الجهة اليمنى). والقول بأن الآثار غير مرفوضة، معناه أن الاختبار النقدي لم يظهر أي اعتراض حاسم على القيام بـA، وأن تحقيق الأهداف المعلنة سيؤدي، إجمالا، إلى مكاسب، كما أن الآثار الجانبية تعد إيجابية بحسب ما يمكننا تقديره.



الشكل 2. التفكير العملي في أنماط النشاط التداولي: مقترح لخطاطة التداول

يقال إن التداول (Deliberation)، عادة، فعل ينطوي على موازنة، وأن الاستنتاج يتوصل إليه بناء على التقدير الكلي. وفي سياق من الوقائع التي تتيح إمكان الفعل وتُقيِّدُه في آن واحد، وتحت ظروف تتسم باللايقين والمخاطرة (وكلها مقدمات ظرفية(circumstantial premises))، فإن ما يوزن في هذه العملية هو مدى مرغوبية تحقيق الأهداف (وربما نتائج إيجابية أخرى) مقابل عدم مرغوبية العواقب السلبية التي قد تتكشف. ومن بين الأسباب غير القابلة للتجاوز (non-overridable) عادة في عملية موازنة الأسباب، تلك النتائج التي تعد، في المحصلة النهائية، غير مقبولة، إلى جانب الأسباب الخارجية للفعل التي تنتمي إلى العالم الاجتماعي والمؤسسي، أي ما يسميه سيرل (Searle 2010) بالأسباب الواجبة (deontic reasons)، وتشمل الالتزامات، والواجبات، والقانون، والمعايير الأخلاقية. وهذه الأسباب وقائع مؤسسية، يفترض فيها أن تعمل كقيود على الفعل،

ISSN: 2750-6142
المجلد 4، العدد 13، 2025
Vol: 4 / N°: 13 (2025)
المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

إذ يظل الفاعلون ملزمين بها بوصفها أسبابا موجهة للفعل، سواء اختاروا العمل بموجبها أم لا (Fairclough & Fairclough 2012, 2013).

أقترح الوضعية التداولية التالية كمنطلق: يسعى فاعل لتحقيق هدف معلن G في ظل جملة من الظروف C، ويقترح مسارا للفعل A (أو عدة مسارات A_1... A_n) لتحويل ظروفه الحالية إلى حالة مستقبلية تتوافق مع هدفه G. وبناء على معرفته الكلية، يستنتج الفاعل أنه ينبغي عليه القيام بـ A_1 (أو A_2 أو A_n) لتحقيق هدفه G. ولكي يقرر بعقلانية، يجب على الفاعل إخضاع كل البدائل للاختبار النقدي لمحاولة الكشف عن عواقبها السلبية المحتملة وغير المقبولة. وإذا صمدت بعض المقترحات المعقولة أمام النقد، وتم الحكم بمعقوليتها، فيمكن للفاعل بعد ذلك اختبار الحجج نفسها لتحديد ما إذا كان وجود أي واقعة إضافية ذات صلة بالوضعية المعنية تمنع استنتاج وجوب القيام بـA_1 (A_n... A_2) في ذلك السياق.

إن ما يتم تقييمه، ابتداء، إذن، هو المقترح نفسه (الاستنتاج العملي)، لا مجرد الحجج التي يستند إليها. ويتم ذلك من خلال فحص عواقبه (المحتملة). وعند اختار مقترح أو أكثر من بين المقترحات المعقولة، يمكن أيضا تقييم الحجج التي تسندها. ويمكن القول إن تصورا محددا للعقلانية البشرية يتناغم مع البروفايل الجدلي الذي أقترحه هنا، وهو تصور "العقلانية المحدودة"(bounded rationality) (Simon, 1955; Kahneman, 2011) ، حيث يتصور أن الفاعلون عقلانيين عندما يعتمدون حلا "مرضيا" بدل الانخراط في مسعى طويل من البحث عن الحل "الأكثر عقلانية" أو "الأمثل". ومن ثم، فإن الغاية من طرح سلسلة الأسئلة في هذا البروفايل ليس حصر نطاق البدائل في مقترح واحد "أمثل" فحسب، وإنما، بالدرجة الأولى، استبعاد البدائل غير المعقولة بوضوح من بين مجموع المقترحات الممكنة. ليصبح بالإمكان لاحقا اختيار البديل المعقول الذي يبدو، من بين المقترحات المعقولة، الأكثر قدرة على الاستجابة لعدد من الاعتبارات ذات الصلة نسبيا من غيره، والأكثر انسجاما مع الوقائع الأخرى المرتبطة بالسياق المعني .

تنقسم الأسئلة النقدية (CQ) إلى ثلاثة أنواع:

(1) اختبار مقدمات الحجة (CQ1 – CQ3)، وذلك كخطوة أولية لتقييم مدى عقلانية المقترح وقدرته على ربط مجموعة من الحالات القائمة بحالة مستقبلية منشودة. وهذا ضروري لأن المقترح، وإن بدا معقولا من حيث المبدأ وخاليا من العواقب غير المقبولة، فقد يفتقر للصلة بالسياق الذي يفترض أن يتعامل معه، وبالتالي، قد لا يعد "حلا" لـ"المشكلة" الفعلية.

(2) اختبار الاستنتاج العملي (CQ4 – CQ5)، من خلال حجة استنتاجية قائمة على العاقبة؛ وقد يؤدي ذلك إلى رفض مقترح أو أكثر، وفي الوقت نفسه تقديم بعض المقترحات المعقولة للتنفيذ، أو قد لا يتم تقديم أي اقتراح على الإطلاق.

(3) اختبار صلاحية الحجة القائمة على الأهداف، والظروف، وعلاقات الوسيلة-الهدف (CQ6 – CQ7)، لاختيار أحد البدائل المعقولة الناتجة عن تقييم الاستنتاج العملي؛ وفي هذه النقطة سيبحث الناقد حقائق أخرى ذات صلة، غير تلك المحددة في المقدمات، والتي قد تشير إلى أن القيام بـ(A_n) لا يستتبع بالضرورة الاستنتاج المنشود، مما يفتح المجال للنظر في بديل آخر معقول.

السؤال النقدي 1: هل من المقبولية العقلانية أن يؤدي، من حيث المبدأ، القيام بـA إلى تحقيق G؟ السؤال النقدي 2: هل من المقبولية العقلانية أن يوجد الفاعل في الظروف C؟ السؤال النقدي 3: هل من المقبولية العقلانية أن يكون لدى الفاعل بالفعل الهدف المعلن (وأن الهدف المعلن مستمد فعليا من المصدر المعياري المعلن)؟	اختبار الفرضيات
السؤال النقدي 4: هل العواقب المقصودة من القيام بـA (أي الهدف المعلن) مقبولة؟ السؤال النقدي 5: هل العواقب غير المقصودة (الآثار الجانبية) للقيام بـA مقبولة؟	اختبار الاستنتاج
السؤال النقدي 6: من بين البدائل المعقولة، هل يعتبر A ممكن التحقق سياقيا؟ السؤال النقدي 7: من بين البدائل المعقولة والقابلة للتنفيذ، هل يعتبر A أفضل بالمقارنة مع غيره في السياق المعني؟	اختبار الاستدلال

الشكل 3: الأسئلة النقدية لتقييم الحجج العملية

ليس من الضروري التعبير عن جميع مقدمات الحجة العملية. إذ يمكن الدفاع عن الاستنتاج العملي بالاستناد إلى هدف، أو مصدر معياري، أو "مشكلة"، أو علاقة بين الوسائل-الهدف فقط. ومن الممكن عادةً إعادةُ بناء المقدمات المفقودة. فمثلا؛ إذا صيغ الاستنتاج و"مشكلة" الفاعل صراحة، فالمفترض أن هدف الفاعل هو تحقيق حالة تحل فيها تلك المشكلة. وتفترض مجموع الأسئلة التالية أن جميع المقدمات مذكورة أو قابلة لإعادة البناء، مما يسمح بطرحها كلها. وعلى الرغم من أن ترقيم الأسئلة النقدية من 1 إلى 7 يبدو مناسبا ويُسَهِّلُ عرضَها، إلا أن عملية الاختبار الفعلي لا تبدأ إلا من السؤالين النقديين الرابع والخامس. وبعبارة أخرى؛ إن الإجابة على الأسئلة النقدية الثلاثة الأولى، لا تكفي للحكم على الاقتراح بأنه معقول؛ إذ إن الاختبار الحقيقي للمعقولية لا يبدأ إلا بالسؤالين الرابع والخامس، لأنهما يختبران مدى مقبولية الأهداف المقصودة للاقتراح ونتائجه غير المقصودة، بناء على جميع المعلومات المتاحة للناقد.

تُلَخص الأسئلة النقدية في (الشكل 3)، وتُوضَّحُ على النحو التالي:

السؤال النقدي الأول (CQ1): هل من المقبولية العقلانيةأن القيام بـA، من حيث المبدأ، يحقق G؟

تعد عبارة "القيام بـA يقود إلى G" تعميما مرنا يمكن اختباره في مواجهة كل المعلومات المتاحة للناقد. وقد توجد استثناءات لذلك، ولهذا، فما دام مقبولا، من حيث المبدأ، أنه ليس من المستحيل تحقيق الهدف من خلال القيام بـA، فيمكن للناقد الانتقال إلى الأسئلة الموالية. وإذا لم يكن ذلك مقبولا، من حيث المبدأ، إمكان تحقيق G من خلال القيام بـA، فثمة حاجة إلى افتراض جديد؛ إذ ينبغي على الفاعل العودة إلى نقطة البداية، والانطلاق من هدفه المعلن G للبحث عن وسيلة أخرى ممكنة لتحقيقة.

لقد شكل أحد مسارات الاعتراض على سياسات التقشف في المملكة المتحدة تحديا ضمنيا لمقدمة الوسيلة-الهدف. إذ شكك منتقدون، من الاقتصاديين والسياسيين والصحفيين، في قناعة الحكومة بإمكانية تحقيق التعافي الاقتصادي عبر وسيلة التقشف. وباستحضار أمثلة تاريخية، كالكساد الكبير والركود الاقتصادي المزمن الذي عانت منه اليابان، حاججوا بأن التقشف، عموما، يؤدي إلى القضاء على الطلب، ولا يفضي عادة إلى تحقيق الأهداف المنشودة. ومن ثم تبرز الحاجة إلى البحث عن وسائل بديلة واختبار فعاليتها.

السؤال النقدي الثاني (CQ2): هل من المقبولية العقلانية أن يكون الفاعل في الظروف C؟

يقوم هذا السؤال بالتحقق مما إذا كانت الظروف المعلن عنها (بما في ذلك "المشكلة") هي فعلا كما تم تمثيلها. إذا كانت الإجابة بالسلب فسيعاد توجيه الفاعل إلى نقطة البداية، وسيحتاج إلى إعادة توصيف الظروف، وبالتالي صياغة افتراض جديد حول ما إذا سيكون الفعل قادرا على حل مشكلته. لقد شكك منتقدو سياسة التقشف في الكيفية التي مثلت بها الحكومة البريطانية الوضع الاقتصادي القائم؛ أي بوصفه "اقتصادا "مدمرا" أو في حالة طوارئ شبيهة بما كانت عليه اليونان"، كما رفضوا تفسيرها لذلك الوضع. فقد أنكروا، على سبيل المثال، أن تكون الأزمة ناتجة عن الإنفاق المفرط أو عن تبذير حكومة العمال السابقة، وأكدوا بدلا من ذلك أن القطاع المصرفي هو المتسبب في الأزمة.

السؤال النقدي الثالث(CQ3): هل من المقبولية العقلانية أن يكون الفاعل مدفوعا بالفعل بالأهداف أو المصادر المعيارية المعلنة؟

يُسَلَّمُ عادة بافتراض أن الفاعل مدفوع بالأهداف والمصادر المعيارية المعلنة دون تمحيص، لكن أحيانا قد تكون بعض الحجج مجرد حجج تبريرية لا أكثر؛ إذ تختلف الأسباب المعلنة عن الأسباب الحقيقية، بل توجد دوافع أخرى خفية وراء الفعل المقترح (Audi 2006). فعلى سبيل المثال شكك منتقدو الحكومة في ادعائها الحرص على "الإنصاف". وحاججوا بأن سياسات التقشف في حقيقتها مدفوعة بتوجه إيديولوجي (Krugman 2010) هدفه الحقيقي "إستكمال مهمة تقويض دولة الرفاه الذي بدأ في ثمانينيات القرن الماضي" (Elliott 2010).

إذا أسفرت أي من الأسئلة النقدية الثلاثة السابقة عن إجابات سلبية، فإن عملية صنع القرار ستعاد إلى بدايتها، وستستأنف من جديد وفق أحد المسارات التالية: (أ) تعديل في مقدمة الوسيلة-الهدف، أو (ب) إعادة تمثيل أكثر دقة للوضع أو "المشكلة"، أو (ج) تحديد هدف صريح أو اهتمام معياري آخر لا يتعارض مع الوقائع المتاحة للناقد. وقد صممت هذه الاحتمالات الثلاثة للعودة إلى نقطة الانطلاق لضمان أن تخضع جملة من الافترضات والمقدمات للاختبار النقدي الكافي قبل الانتقال إلى مرحلة اختبار المقترح نفسه؛ وهي الافتراضات التي تفيد بأن الوضع كما موصوف، وأن الأهداف والقيم هي فعلا تلك المعلن عنها، وأن الوسيلة المقترحة قادرة، من حيث المبدأ على الأقل، على تحقيق الهدف .

تتمثل المرحلة الأساسية في البروفايل الجدلي في اختبار الاستنتاج العملي؛ أي تقييم مقترح القيام بـ A_1 (أو A_2، A_n ..) أو الافتراض (conjecture) (الفرضية) بأن القيام ب A_1 (أو A_2، A_n ..) هو الاختيار الصائب لفعله. ويتم هذا الاختبار من خلال فحص العواقب المترتبة عن كل افتراض بناء على مجمل المعلومات المتاحة. وتعد هذه المرحلة هي الأهم، لأن الأسئلة المرتبطة بها وحدها تملك القدرة على دحض زاوية الاستشراف (standpoint) العملية بشكل حاسم. إن الفشل في تقديم إجابات مرضية لهاته الأسئلة، سيدل على وجوب التخلي عن زاوية الاستشراف المعتمدة، دون الحاجة إلى الانتقال إلى الأسئلة اللاحقة.

يجب، بغية فحص زاية الاستشراف، توجيه السؤالين النقديين الرابع والخامس لكل افتراض A_1...A_2،:

السؤال النقدي الرابع (CQ4): هل العواقب المقصودة من A- أي الهدف المعلن- مقبولة؟

السؤال النقدي الخامس(CQ5): هل العواقب غير المقصودة (الآثار الجانبية) للقيام بـA مقبولة؟

يعنى السؤال النقدي الرابع بتحديد مدى مقبولية الهدف المعلن (العاقبة المقصودة)، في حين يتناول السؤال النقدي الخامس مدى مقبولية الآثار الجانبية للفعل (العاقبة غير المقصودة) في حدود ما يمكن استشرافه اعتمادا على جميع الوقائع

والحقائق المتاحة للناقد. ويفترض، في الحالة المثالية، اختبار معيار "المقبولية" من جميع المنظورات المعيارية ذات الصلة (كالحقوق، والعدالة، والعواقب، والانشغالات ذات البعد القيمي)، وكذلك من منظور جميع الفاعلين المعنيين. ولأن المنظورات المعيارية ذات الصلة لا تتمتع بالأهمية نفسها في كل حالة بعينها، فإن مفهوم الترتيب أو الهرمية المعيارية (normative hierarchy) ملازم بطبيعته لهاته المرحلة ومتضمن فيها، ويستخلص الاستنتاج عادة عل أساس الموازنة الكلية عقب عملية التداول. وفيما يلي الصيغ الممكنة للأسئلة والأجوبة:

السؤال النقدي الرابع (CQ4): هل العواقب المقصودة من A (أي الأهداف المعلنة) مقبولة؟

- الإجابة: لا. تعتبر العواقب المقصودة غير مقبولة، بناء على كل ما نعرفه ← يُتَخَلَّى عن A.

إن الإجابة بالسلب تدل على وجود اعتراضات نقدية على A. وقد يعني التخلي عن A عدم فعل أي شيء (الامتناع عن الفعل) أو التوجه إلى استئناف التداول بشأن الأهداف. أي الرجوع إلى نقطة البداية من أجل مراجعة الهدف ثم صياغة افتراض جديد بشأن الفعل المحقق للهدف، ومن ثم العودة إلى الأسئلة النقدية (1-4). ويعد الهدف المقصود غير مقبول إذا تعارض، على سبيل المثال، مع الأهداف الأخرى (للفاعل أو لأطراف معينة أخرى) أو مع أسباب واجبة(deontic reasons) أخرى ذات أولوية معيارية. فإذا تبين أن العواقب المقصودة للفعل المقترح تتناقض مع الأسباب التي استخلصت من النقاش النقدي واعتبرت غير قابلة للتجاوز، وجب حينئذ التخلي عن المقترح.

يمكن للإجابة عن السؤال النقدي الرابع أن تكون إثباتية (affirmative) أيضا:

- نعم. يتوقع، بناء على كل ما نعرفه، أن تكون الحالة الناتجة مقبولة ← يقبل A مبدئيا، وينتقل إلى السؤال النقدي الخامس.

إن الإجابة بـ"نعم" على هذا السؤال تعني عدم وجد أسباب قاهرة ذات أولوية معيارية تحول دون تحقيقه. وبذلك يمكن قبول المقترح مبدئيا والمضي قدما في عملية التساؤل النقدي. ويتساءل السؤال التالي عن العواقب غير المقصودة للمتقرح (آثاره الجانبية).

السؤال النقدي الخامس(CQ5): هل العواقب غير المصقودة (الآثار الجانبية) للقيام بـA مقبولة؟

إذا تبين أن العواقب غير المقصودة في ضوء الموازنة الكلية غير مقبولة، فينبغي التخلي عن المقترح. ويمكن استبعاد المقترحات بسبب آثارها الجانبية غير المقبولة إذا كان من الممكن، استنادا إلى جميع الحقائق والمعلومات المتاحة للفاعلين المداولين، القول على نحو معقول، بعد عملية اختبار نقدي، إن هناك فعلا مخاطرة في حدوث هذه الآثار، وإنه لا توجد وسيلة لمعالجة هذه المخاطرة (انظر أدناه) تمكن الفاعل من المضي في القيام بـA. وإذا كانت الإجابة عن السؤال النقدي الخامس بالسلب استنادا إلى جميع المعلومات المتاحة، فهناك احتمالان على الأقل؛

- لا، بناء على كل ما نعرفه، لأن الآثار الجانبية غير مقبولة

(أ) التخلي عن A، إذا كانت الآثار الجانبية غير المقبولة تشكل اعتراضات نقدية على القيام بـA.

(ب) القيام بـA، إذا كانت هناك إمكانية للتعامل مع الآثار الجانبية المحتملة غير المقبولة.

تعني الإجابة (أ) أن هناك اعتراضات على A لا يمكن التغاضي عنها، وبالتالي ينبغي على الفاعل التخلي عن A كما تصوره في الأصل، والعودة إلى نقطة البداية، واختيار افتراض بديل، وبدء عملية الاختبار الكلي من جديد. اعتبرت سياسات التقشف،

على سبيل المثال، غير مقبولة، لأنه حتى إذا كان الهدف المعلن على المدى الطويل مقبولا، فإن لهذه السياسات آثارا جانبية غير مقبولة، مثل التراجع الكبير في فرص عمل الشباب، وخطر تكوين "جيل ضائع" (Blanchflower 2011) (lost generation). وقد اعتبرت مثل هذه الآثار الجانبية في النقاش العام غير مقبولة، ما يجعلها قادرة على دحض وتفنيد الفرضية القائلة بأن التقشف هو السياسة الصحيحة.

وتعني الإجابة (ب) أن الآثار الجانبية غير مقبولة من حيث المبدأ، غير أنها في السياق المعني لا تعد اعتراضا حاسما على A. وقد يُعزي ذلك إلى جملة من الأسباب التي تستند، صراحة أو ضمنا، إلى مفهوم الاستراتيجية. فقد يكون السبب، مثلا، هو تحديد طريقة فعالة للتعامل مع تلك الآثار الجانبية (إن ظهرت فعلا)، مثل وجود خطة ثانية يمكن للفاعل التحول إليها لاحقا (إذا أظهرت التغذية الراجعة أنها سلبية)، وهو ما يتيح له الاستمرار في القيام بـA. كما قد يكون الفاعل محصنا أو "مؤمنا"، بطريقة ما، ضد الخسارة المحتملة، الأمر الذي يجعله قادرا مرة أخرى على الاستمرار في الفعل مع افتراض أن تلك الخسائر لن تقع. ويمكن للفاعل أيضا مواصلة القيام بـA إذا كان ذلك جزءا من استراتيجية أشمل للفعل تتضمن مسارا آخر موازيا يهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية للقيام بـA: فبينما تفضي، مثلا، سياسيات التقشف إلى ارتفاع معدلا البطالة، يمكن للحكومة أن تنفذ بالتوازي استراتيجية لخلق فرص عمل للشباب. وأخيرا، قد يكون من المعقول الاستمرار في القيام بـA رغم بروز تغذية راجعة سلبية، إذا أمكن الحجاج بشكل معقول بأن العواقب المقصودة تحتاج وقتا أطول لتتجلى (الوضعية "تحتاج إلى أن تسوء الأمور قبل أن تتحسن"). ومن المحتمل أيضا الإجابة بالسلب على السؤال النقدي الخامس. ورغم غياب "الخطة البديلة" أو ضمانات محددة (أو يمكن تحديدها)، قد يقرر المضي قدما في القيام بـA، مع قبول مخاطر الوصول إلى نتيجة غير مقبولة. وفي مثل هذه الحالات، وعلى الرغم من أن مستوى "الثقة" في تحقق نتيجة إيجابية قد يكون مرتفعا، فثمة قصور في عقلانية القرار، ويصبح قرار القيام بـA أشبه بالمقامرة.

لقد استغل منتقدو سياسات التقشف والمدافعون عنها هذه الإمكانيات كلها لتبرير مواقفهم. ففي مطلع سنة 2011 أدى تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربعين المتتاليين من السنة إلى مطالبة المعارضين للحكومة باعتماد "خطة بديلة". واعتبروا عدم استعداد المستشار لتغيير المسار فشلا في العقلانية، ودليلا على الطريقة التي تتغلب بها الاعتبارات المرتبطة بالسلطة على وجاهة الحجة الأقوى. كما حاججوا بأن استراتيجية الحكومة تفتقر للكفاءة، لأنها لم تتخذ إجراءات كافية للتخفيف من آثار التقشف عبر دعم قطاعات بديلة قادرة على تحريك سوق العمل، وتحفيز النمو، مثل الصناعات الخضراء ومشاريع البنية التحتية. وفي دفاعها عن موقفها، أنكرت الحكومة أن تشكل الآثار الجانبية اعتراضات حاسمة، وأصرت على أن التقشف يحتاج وقتا أطول ليحقق أهدافه، وأشارت إلى التدابير المتخذة للتقليل من آثار التقشف على الفئات الفقيرة، وشددت على ضرورة الالتزام بالأهداف متوسطة المدى لضمان نجاح الاستراتيجية الشاملة. كما زعمت أن الوضع (الموروث عن حكومة العمال السابقة) كان أكثر خطورة مما كان متوقعا، وهو ما يبرر إعادة تحديد ما يمكن اعتباره، في المحصلة النهائية، عواقب مقبولة أو غير مقبولة.

قد تكون الإجابة عن السؤال النقدي الخامس بالإثبات أيضا:

- نعم، (استنادا إلى كل ما نعرفه) فإن الآثار الجانبية مقبولة ⟵ لذا، يمكن قبول A مبدئيا، والانتقال تاليا إلى السؤال النقدي السادس.

إن الإجابة بالإثبات على السؤال النقدي الخامس، تعني أن النقاش النقدي لم يفض إلى أي اعتراضات حاسمة، وبالتالي يمكن قبول A مؤقتا (خاضع لإمكانية تفنيده مستقبلا) والمضي في طرح الأسئلة التالية.

اختبرَ السؤالُ النقديُّ الرابعُ والخامسُ، حتى هذه اللحظة، الاستنتاجَ العمليَّ، وربما بينا أن القيام بA ليس خيارا معقولا. ومن الممكن في هذه المرحلة ألا يسلم مقترح واحد فحسب، بل قد تتبقى العديد من المقترحات البديلة. فهل هناك طريقة للاختيار بينها في وضع محدد؟ هنا يصبح تفحص الحجة ذاتها أمرا مفيدا؛ وسيتمثل الهدف في التفكير في وقائع أخرى تتعلق بالوضع المعني، والتي قد تظهر أنه لا يلزم الفاعل بالقيام بـA. وأحد الوقائع التي يمكن أن تفند الاستنتاج هو لا جدوى التطبيق الفعلي للفعل المقترح في السياق المعني، أو بالنسبة لذلك الفاعل بالذات. فقد يكون صحيحا من حيث المبدأ أن A وسيلة لتحقيق G، لكن إذا لم يتمكن الفاعل من القيام بA في السياق المعني لسبب ما، فلا يستتبع ذلك منطقيا إلزامية اختياره لA. وهناك عامل آخر يتمل في وجود وسائل أخرى "أكثر فاعلية" لتحقيق الهدف. وتتجسد هذه المسارات من التساؤل في السؤال النقدي السادس والسابع:

السؤال النقدي السادس(CQ6): من بين البدائل المعقولة، هل A قابل للتنفيذ في هذا السياق؟

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فيمكن قبول المقترح مبدئيا على أن يخضع لاحقا لمزيد من المساءلة. أما إذا كانت الإجابة بـ"لا" فيمكن عندئذ التساؤل عما إذا كان بالإمكان تعديل السياق بحث يصبح الفعل المقترح أكثر قابلية للتحقق. وسيؤدي ذلك إلى عودة ارتدادية (loop back) إلى نقطة البداية، وإلى توليد استراتيجية للفعل، بمعنى أنه سيكون من الضروري أولا القيام بفعل آخر لتغيير الظروف حتى يتاح للفاعل تحقيق المقترح A. ويمكن، بدلا من ذلك، استبعاد المقترح بوصفه مستحيلا أو غير قابل للتحقق في السياق الحالي، سواء لأسباب تخص الفاعل نفسه (كأن يكون عاجزا عن القيام بـ A). أو لأسباب تتعلق بالسياق (كأن تكون الوسائل المقترحة في الظروف القائمة غير متاحة في السياق المعني). وتنطوي هذه المسألة، في جوهرها، على التساؤل عما إذا كانت هناك وقائع أخرى ذات صلة بالسياق يمكن في ضوئها إبطال هذا الاستدلال. حاججت صحيفة الديلي تلغراف (The Daily Telegraph)، مثلا، بأن سياسة التقشف، رغم كونها سياسة معقولة تماما وقادرة على تحقيق أهدافها، إلا أنه لا يمكن تنفيذها في السياق القائم، لأن تخفيض الإنفاق إلى ذلك الحد سيقابل بمقاومة واسعة.

يستهدف السؤال التالي تحديد ما إذا كانت، من بين البدائل المعقولة والقابلة للتنفيذ، بعض البدائل أولى من غيرها بالاختيار استنادا إلى مدى ملاءمتها للمنظورات أو المعايير التقييمية المناسبة.

السؤال النقدي السابع(CQ7): هل يعد المقترح A، من بين البدائل المعقولة والممكنة التنفيذ، الأفضل بالمقارنة مع غيره في هذا السياق؟

ينطوي هذا الحكم على منظورات تقييمية متنوعة؛ فإذا كانت، مثلا، الفعالية أو تحليل الكلفة والعائد من المنظورات الملائمة للفاعل، فإن وجود بدائل أكثر فعالية من A، أو بدائل تقدم منافع أكبر أو تكاليف أقل، لا يفضي بالضرورة إلى القول بأن على الفاعل القيام بـA. غير أنه، بالمقابل، لا يترتب على ذلك أيضا أنه يجب على الفاعل الامتناع عن القيام بـ A. ما لم ينكشف اعتراض نقدي حاسم يتمثل في العاقبة غير المقبولة سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة.

يتمحور السؤال، في هذه المرحلة من البروفايل الجدلي، حول اختيار أحد مسارات الفعل، من بين البدائل المعقولة التي برزت في السؤالين النقديين الرابع والخامس، بحيث يكون ذلك المسار مطابقا للاهتمامات الفعلية الحاسمة للفاعل المعني.

فعلى سبيل المثال؛ دافع أوزبورن في ميزانية الطوارئ لسنة 2010، على تصور محدد لتوزيع عبء التقشف المالي، يقضي باستخلاص 80 بالمائة من التوفير من تخفيض الإنفاق، و20 بالمائة من الزيادات الضريبية. ورغم أن المدافعين عن سياسات التقشف أنفسهم يمكن أن يجادلوا بأن هذه النسبة كان بالإمكان تعديلها قليلا دون أن تفقد معقوليتها من منظور الحكومة، إلا أن التقسيم بنسبة 20 و80 بالمائة، كان في سياقه مبررا بانشغال فعلي يتمثل في تعزيز جاذبية بريطانيا للاستثمار والأعمال، وهو ما اعتبر مقدمة إضافية في الاستدلال تجعل هذا التوزيع أنجع من غيره في تحقيق الغاية.

إذا كان بإمكان السؤالين النقديين الرابع والخامس نقض الاستنتاج العملي، فإن السؤالين النقديين السادس والسابع يمكنهما إبطال الاستدلال من المقدمات إلى الاستنتاج. إن الفشل في تقديم إجابة مرضية للسؤالين النقديين الرابع والخامس قد يدل على أن الفاعل ينبغي ألا يقوم بـA. لكن الفشل في الإجابة على السؤالين النقديين السادس والسابع لا يعني أن على الفاعل ألا يقوم بـA (أي أن القيام بـA غير معقول)، بل يعني فقط أن الاستدلال نفسه قد أبطل في السياق المعني عندما تضاف مقدمة أو أكثر ذات صلة إلى مجموع المقدمات الأصلية.

4. خاتمة

تستهدف الأسئلة الأهم في هذا البروفايل الجدلي اختبار الاستنتاج العملي عن طريق فحص عواقبه (أي محاولة إيجاد اعتراضات نقدية مضادة للقيام بـA). ولا يقيَّم الحجاج العملي على أساس الكفاءة الأداتية للوسائل المقترحة لتحقيق الأهداف المحددة سلفا؛ إذ يجب أيضا فحص الأهداف نفسها، بوصفها عواقب مقصودة للفعل، وإعادة النظر فيها. فإذا تبين أنها غير مقبولة، وجب استئناف عملية التداول من جديد، مع تحديد هدف جديد. يدمج هذا البروفايل بين التداول حول الوسائل والتداول حول الأهداف ضمن إجراء تكراري (recursive) يتضمن في كل مرحلة عودة ارتدادية إلى نقطة الانطلاق أو إلى مرحلة سابقة. وتتضمن فكرة الأولوية المعيارية استبعاد البدائل غير المقبولة (أي تلك التي لا ينبغي للفاعل اختيارها)، في حين تسمح فكرة الأولوية الفعلية (de facto)- القائمة على التفضيلات القيمية أو الإمكانيات السياقية- باختيار البديل الأرجح من مجموع البدائل المعقولة.

يربط هذا البروفايل بين خطاطتين حجاجيتين، موضحا كيف يستخدم الاستدلال من العاقبة السلبية ضمن أنماط النشاط التداولي لاختبار الاستنتاج العملي لاستدلال يقوم على الأهداف والظروف. وبذلك يأمل تجلية عملية صناعة القرار بكفاءة، بوصفها عملية محكومة بعقلانية محدودة (bounded rationality). إن الاختبار النقدي لا يستهدف، حتى في مثاليته، اكتشاف الحل "الأفضل"، بل يهدف إلى "تصفية" (weeding out) البدائل من الخيارات اللامعقولة، وبالتالي تضييق نطاق البدائل المطروحة. ويمكن، بعد تحقيق ذلك، الانتقال إلى تحديد المجموعات الفرعية من الحلول الأكثر قابلية للتطبيق سياقيا والأفضل بين البدائل المعقولة المتبقية.

يدمج هذا البروفايل أيضا الاعتبارات المرتبطة باللايقين والمخاطرة، مؤملا تقديم صورة واقعية لكيفية تصرف الأفراد. إن الفاعلين عادة ما يكونون مستعدين لمواصلة الفعل في ظروف اللايقين والمخاطرة. فهم لن يرفضوا بالضرورة مقترحا قد تنتج عنه عواقب سلبية كبيرة، بل يسعون إلى تكييف مسار الفعل بما يسمح لهم بالتحول إلى بدائل أخرى أو القيام بتعديلات

وتصحيحات تدريجية استجابة للتغذية الراجعة السلبية. كما يمكن أن يختاروا، من جهة أخرى، تحمل مخاطر بالقيام بالفعل حتى عندما يعلمون أن فرص تعديله أو إعادة توجيهه محدودة جدا إذا بدأ يتطور بطريقة غير مرغوبة.

الهوامش

1. قد يرغب الفاعل في تحقيق G، أو قد يكون ملزما بتحقيقه. فعلى سبيل المثال، قد يجادل بأن الحكومة البريطانية ملزمة أخلاقيا بالعدل، أو أنها تحت واجب القيام بذلك؛ ومن ثم، فإن الالتزامات تتضمن الالتزام بقيم محددة. تولد المصادر المعيارية الأهداف، لكنها تعد في الآن ذاته جزءا من ظروف الفعل؛ إذ إن وجود التزام حكومي بالتصرف على هذا الأساس هو حقيقة موضوعية ينبغي أن تقيد الفعل. وللحكومة سبب واجب (deontic reason) للتصرف بعدل حتى عندما لا تفعل ذلك، ولهذا يمكن توجيه النقد إليها لخرقها هذا المبدأ. إن الالتزام بالعدالة يفترض أن يولد اهتماما بالتصرف بعدل (أي رغبة في ذلك)، لكنه قد لا يؤدي إلى ذلك بالضرورة.

بيان الدقة/التكييف

المترجِم: أضفنا عبارة "في الخطاب السياسي" للعنوان الأصلي من منطلق أن هذا النموذج الذي تقترحه الباحثة يشتغل في الخطاب السياسي، كما أشارت لذلك في المقدمة. كما احتفظنا بالرموز المستعملة في النص الأصلي للدلالة على عناصر البروفايل الذي تطوره هذه المساهمة. وبيانها كالآتي: تستعمل A للفعل (Action) وG للهدف (Goal) وC للظروف (circumstances) وV للمصادر المعيارية [أي ما سمي سابقا بالقيم] (Normative source) وE للآثار (Effects).

إحالة دقيقة إلى المصدر الأصلي

Fairclough, I. (2016). A dialectical profile for the evaluation of practical arguments. *Rozenberg Quarterly*.

بيان تضارب المصالح

يُصرّح المترجم بعدم وجود أي تضارب مصالح.

المراجع

- Audi, R. (2006). *Practical Reasoning and Ethical Decision*. London: Routledge.
- Blanchflower, D. (2011, February 17). The scars of a jobless generation, New Statesman. Retrieved from http://www.newstatesman.com/economy/2011/02/youth-unemployment-labour
- Eemeren, F. H. van, & Grootendorst, R. (2004). *A Systematic Theory of Argumentation. The PragmaDialectical Approach*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Eemeren, F. H. van (2010). *Strategic Maneuvering in Argumentative Discourse*. Amsterdam: John Benjamins.
- Elliott, L. (2010, June 14). The lunatics are back in charge of the economy and they want cuts, cuts, cuts. The Guardian.
Retrieved from:

http://www.guardian.co.uk/business/2010/jun/14/lunaticseconomy-cuts-frankin-roosevelt

- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2011). Practical reasoning in political discourse: the UK government's response to the economic crisis in the 2008 Pre-Budget Report. *Discourse & Society, 22*(3), 243-268.
- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2012). *Political discourse analysis: A method for advanced students*. London: Routledge.
- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2013). Argument, deliberation, dialectic and the nature of the political: A CDA perspective. *Political Studies Review, 11*(3), 336-344.
- Garssen, B. (2001) Argument schemes, in F. H. van Eemeren (Ed.), *Crucial Concepts in Argumentation Theory* (pp. 81-100). Amsterdam: Amsterdam University Press.
- Garssen, B. (2013). Strategic maneuvering in European parliamentary debate. *Journal of Argumentation in Context, 2*(1), 33-46.
- Hitchcock, D. (2002). Pollock on practical reasoning. *Informal Logic, 22*(3), 247-256.
- Hitchcock, D., McBurney, P., & Parsons, S. (2001). A framework for deliberation dialogues. In H. V. Hansen, C. W Tindale, J. A. Blair, & R. H. Johnson (Eds.), Argument and Its Applications: Proceedings of the Fourth Biennial Conference of the Ontario Society for the Study of Argumentation (OSSA 2001).
- Ihnen Jory, C. (2012). *Pragmatic argumentation in law-making debates: Instruments for the analysis and evaluation of pragmatic argumentation at the second reading of the British Parliament*. Amsterdam: Sic Sat.
- Kahneman, D. (2011). *Thinking, fast and slow*. London: Penguin Books.
- Krugman, P. (2010, October 21). British fashion victims. The New York Times. Retrieved from: http://www.nytimes.com/2010/10/22/opinion/22krugman.html
- Miller, D. (1994). *Critical rationalism: A restatement and defence*. Chicago: Open Court.
- Miller, D. (2005). Do we reason when we think we reason, or do we think? *Learning for Democracy, 1*(3), 57-71.
- Miller, D. (2006). Out of error. Aldershot: Ashgate. Miller, D. (forthcoming). Deductivist decision making, unpublished MS.
- Osborne, G. (2010). 2010 Budget – Responsibility, freedom, fairness: a five year plan to re-build the economy. HM Treasury.
  Retrieved from:
  http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130129110402/http:/www.hmtreasury.gov.uk/2010_june_budget.htm
- Searle, J. R. (2010). *Making the social world. The structure of human civilization*. Oxford: Oxford University Press.
- Simon, H. A. (1955). A behavioural model of rational choice. *Quarterly Journal of Economics*, 69, 99-118.
- Walton, D. (2006). *Fundamentals of critical argumentation*. New York: Cambridge University Press.
- Walton, D. (2007a). Media argumentation. New York: Cambridge University Press. Walton, D. (2007b). *Evaluating practical reasoning. Synthese*, 157, 197-240.

- Walton, D., Reed, C., & Macagno, F. (2008). *Argumentation schemes*. New York: Cambridge University Press.